



مشاورة أصحاب المصلحة المتعددين

الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

المجال المواضيعي 3

"دعم إدماج المهاجرين ومساهماتهم في التنمية"

الخميس، 1 يوليو 2021

القيادة المشتركة: منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة

المقرر: حكيمة هايثار

مقدمة

1. تماشيا مع الالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك المبدأ التوجيهي المتمثل في "نهج المجتمع بأسره" إزاء تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة ومتابعته واستعراضه، واستعدادا لأول استعراض إقليمي أفريقي لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في آب/أغسطس 2021، فإن منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الاتحاد الأفريقي، وبالتنسيق مع الشبكة الوطنية المتحدة للهجرة، عقدت بصورة مشتركة مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المجال المواضيعي 3 بشأن 'دعم إدماج المهاجرين ومساهماتهم في التنمية' لضمان الشفافية والشمولية، ومشاركة مختلفة وذات مغزى لأصحاب المصلحة خلال عملية المراجعة.
2. وبمشاركة مختلف أصحاب المصلحة، كان الاجتماع الإلكتروني الذي نظم يوم الخميس 1 يوليو 2021 جلسة تشاور شاملة ومتعددة أصحاب المصلحة. ساهم في المناقشة أكثر من 280 مشاركا، بما في ذلك منظمات المغربيين، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والمنظمات التي يقودها الأطفال والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والنقابات العمالية. وركزت مشاورات أصحاب المصلحة على الأهداف التالية من الاتفاق العالمي للهجرة:

- الهدف 14: تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي طوال دورة الهجرة؛
- الهدف 15: توفير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية؛
- الهدف 16: تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي؛
- الهدف 19: خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغترين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان؛
- الهدف 20: تشجيع ارسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر امانا و اقل كلفة، و تيسير الاندماج المالي للمهاجرين
- الهدف 22: انشاء آليات من اجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي و الاستحقاقات المكتسبة.

3. وتألفت المشاورة من جلسة عامة افتتاحية، تلتها حلقات نقاش، ومجموعات فاصلة، وملخص لليوم.

الجلسة الافتتاحية

4. وبدأت المشاورة بملاحظات ترحيبية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والناسة.
5. السيدة ثوكوزيلي روزفيدزو، ممثلة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ممثلة المنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الأفريقي، والمملكة المغربية عبرت عن شكرها للمنظمين. وشجعت المشاركين على المشاركة في الخطاب لهذا اليوم. وأشارت إلى مساهمات المهاجرين في الأهداف التي تجري مناقشتها باعتبارها

حاسمة للغاية بالنسبة للاتفاق العالمي، وستضمن أن يتم التعبير عن السرد الأفريقي والإبلاغ عنه بشكل كاف. وشددت على البروتوكول المتعلق بحرية التنقل بوصفه مفتاح تحقيق جدول أعمال أفريقيا المزدهر، لا سيما بالنظر إلى تنامي المشاعر المعادية للمهاجرين على الصعيد العالمي. وتحدثت عن الحاجة إلى سياسات العمل والهجرة المناسبة باعتبارها أساسية وكذلك رفع الحواجز المقيدة. وسلطت الضوء على أن الخطاب العالمي يميل إلى تجريم الهجرة والتنقل، مع وجود أدلة تبين أن أنظمة الحدود الليبرالية التي تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد من العودة والرحلات الآمنة وإساءة وإساءة معاملة المهاجرين بالحد من وصولهم إلى الحقوق الأساسية البسيطة مثل التنقل والحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية.

6. 10 - وقدمت السيدة مونا مي موليك، من شبكة الامم المتحدة للهجرة، خلفية الاتفاق العالمي للهجرة وأهدافه ومبادئه التي توجهه. وناقشت التقدم المحرز والتحديث للشبكة، و MPTF، ومركز منصة المعرفة، فضلا عن تقاسم تواريخ منتدى استعراض الهجرة الدولية. وشجعت المشاركين على إرسال مذكرات خطية لتقييماتهم وتوصياتهم إلى البعثة. وستنشر التقارير على صفحة الاستعراض الإقليمي على الإنترنت وستغذي إطار منتدى استعراض الهجرة الدولية

7. الجلسة 1: حلقة نقاش

وقد يسر حلقة النقاش البروفيسور دافيدي موسكا، الأستاذ المشارك الفخري، كلية لندن الجامعية. وأشاد بالاتفاق العالمي للهجرة باعتباره إطارا للمساءلة وشجع على إجراء مناقشات مفتوحة بشأن الأهداف. وقدم مختلف المشاركين الذين تبادلوا خبراتهم وقيموا تحديات التقدم والفرص التي تحققت في أفريقيا.

8. وتحدثت السيدة تشارلز مونيوا، نائب مدير خدمات الهجرة وأمين التنسيق الوطني للهجرة في كينيا، إلى الموضوع الأول، الذي ركز على الهدف 14 من آلية التنسيق العالمي (تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة). وسلط الضوء على دور الخدمات القنصلية التي تشمل: الحماية والمساعدة والتعاون. وكبلد، بدأت كينيا في تقديم الخدمات القنصلية الإلكترونية حيث تكون هناك حاجة إليها وليس في العواصم. وأشار أيضا إلى أن المجالات الرئيسية التي تثير قلق المواطنين تتعلق بالعمالة، وأن البلد لديه الآن ملحقون عماليون في المكاتب القنصلية، ولا سيما في الشرق الأوسط. وعزز البلد أيضا الحماية من خلال اتفاقات العمل مع البلدان التي يسافر إليها المواطنون أساسا. على الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا المجال، فإن التحديات تشمل: (1) المواطنين غير المسجلين في بلد المقصد الذين لا يسجلون لدى المكاتب القنصلية مما يجعل الحماية صعبة ويؤدي إلى عدم كفاية البيانات عن المغتربين؛ '2' - عدم كفاية القدرات في المكاتب القنصلية، حيث أن المكتب في المتوسط لديه قنصلية واحدة لكل بعثة دبلوماسية، وهو ما لا يكفي في البلدان التي بها عدد كبير من المواطنين؛ '3' كما تشكل تحديد الميزانية والموظفين تحديا آخر؛ '4' كما أدى عدم التعاون بين الدول الأعضاء إلى ازدواجية الخدمات القنصلية. '5' كما أن المعلومات غير الصحيحة عن سبب سفر المواطنين تجعل من الصعب على القنصلية أن تدعم مواطنيها على نحو كاف. واختتم جلسته بالتوصيات التالية لتعزيز الخدمات القنصلية:

- ثمة حاجة إلى إبرام اتفاقات عمل ثنائية مع البلدان المضيفة من أجل تعزيز الإطار التنظيمي لوكالات التوظيف؛
- 11 - حاجة الحكومة إلى نشر موظفين إضافيين في بعثات في بلدان التي بها تركيز عال من مواطنيها؛
- وضع إطار لإحالة استحقاقات الضمان الاجتماعي وقابليتها للنقل؛
- تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الحوار البناء وإجراء التربية المدنية بين المواطنين في الخارج وأصحاب المصلحة الآخرين لخلق فهم أفضل للمشاركة المتبادلة.

9. وتحدثت السيدة أنيكا لينز المديرية التنفيذية لشبكة افريقيا للمغتربين حول الموضوع الثاني من المشاورة (الحصول على الخدمات الأساسية للمهاجرين والإدماج والتماسك الاجتماعي). يغطي هذا الموضوع، الهدف 15: تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية والهدف 16: تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين. وأبرزت أن الحصول على الرعاية الصحية والمياه والصرف

الصحي والإسكان والتعليم هي حقوق أساسية للإنسان ولا ينبغي أبدا أن تكون محدودة. ومع ذلك، يواجه المهاجرون في جميع أنحاء العالم تحديا يتمثل في إعمال حقوق الإنسان هذه. وتشير التقديرات إلى أنه في غضون 30 عاما، ستتضاعف المدن في أفريقيا حجما، كما ستزداد الهجرة داخليا. إن توفير الخدمات فيما يتعلق بالهجرة هو مسؤولية السلطات المحلية في المدن التي تميل فيها إمكانية الحصول على الخدمات إلى أن تكون أفضل. في أفريقيا معظم المهاجرين يعيشون في الأحياء الفقيرة. كما أن معظم النمو الحضري في أفريقيا سيحدث في المدن، وهو أمر إشكالي حيث لا توجد هياكل أساسية مالية كافية، ولا تزال الافتقار إلى الإرادة السياسية والفجوات في البيانات إشكالية لأن رسم الخرائط للبرامج المالية والخدمات اللازمة يصبح غير مؤكد. ويشمل التحدي الذي يواجهه الحصول على خدمات السكن مع المهاجرين المتضررين بشكل غير متناسب من التشرذم الذين يعيشون في مساكن دون المستوى المطلوب مثل الأحياء الفقيرة، وفي مساكن مكتظة. كما أن المهاجرين أكثر تضررا من عمليات الإخلاء القسري، ويميلون إلى الفصل المكاني في المناطق ذات الخدمات العامة السيئة التي لا ترتبط ارتباطا جيدا بأجزاء أخرى من المدينة. تمنع الحواجز المالية والمسافات الطويلة العديد من المهاجرين من التماس الرعاية. أما بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين، فإن الوضع أكثر صعوبة لأنهم يخشون أي اتصال مع السلطات أو المؤسسات الرسمية.

التوصيات:

- ينبغي إشراك المهاجرين في عمليات جمع البيانات للمساعدة في إنشاء أماكن عامة آمنة وشاملة للجميع؛
- يتعين على المدن أن تخطط مسبقا للنمو السكاني للهجرة؛
- ينبغي تعزيز حقوق السكن والملكية لمساعدة المهاجرين الذين ينعمون بمساحة أكثر استقرارا ورسمية في المجتمع؛
- يتعين على السلطات المحلية أن تركز هياكل أساسية أكثر استقرارا للسياسات الخاصة بالمشردين.

10. السيدة تحدث ألاماز نيباش، المديرية التنفيذية لشبكة الشتات الأفريقي إلى الموضوع الثالث الذي يتحدث عن الهدف 19 من الاتفاق العالمي للهجرة (خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان) والهدف 20 (تشجيع ارسال التحويلات المالية بوسائل اسرع و اكثر امانا و اقل كلفة، و تيسير الاندماج المالي للمهاجرين). وسلطت الضوء على مساهمات المهاجرين في المجتمعات التي يعيشون فيها. وركزت على المهاجرين الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية. وجدت شبكة افريقيا للمغتربين للبحوث أن المهاجرين السود عموما من أفريقيا هم أكثر عرضة للحصول على شهادة جامعية أو أعلى من الأميركيين. وأكدت أن المهاجرين لا يأخذون بلدانهم المضيفة وبلدانهم الأصلية بل يعطونها على حد سواء. وفي الولايات المتحدة، ساهم الأفارقة بمبلغ 36 بليون دولار من الضرائب. سنة 2020، زادت التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 42 مليار دولار أمريكي بزيادة ثلاثة أضعاف عن المساعدات الخارجية للقارة. وناشدت الحكومات الأفريقية أن تعامل الأفارقة معاملة أفضل في القارة وعندئذ فقط سيحصلون على الاحترام الذي يستحقونه في أماكن أخرى.

التوصيات:

- مواءمة تنظيم سوق التحويلات، وخفض تكاليف المعاملات، وزيادة إمكانية التشغيل المتبادل للبنية التحتية للتحويلات؛
- وضع أطر سياسات وتنظيمية مواتية تشجع على إيجاد سوق تحويلات تنافسية ومبتكرة؛
- وضع أطر سياسات وتنظيمية مواتية تشجع على إيجاد سوق تحويلات تنافسية ومبتكرة؛
- وضع برامج وأدوات لتشجيع الاستثمارات من مرسلي التحويلات في التنمية المحلية وريادة الأعمال؛
- تمكين المهاجرين من الحصول على التدريب على محو الأمية المالية ونظم تحويل التحويلات الرسمية، وكذلك فتح حساب مصرفي؛ و
- توفير إمكانية الوصول إلى الحلول المصرفية والأدوات المالية وتطويرها للمهاجرين.

11. السيدة سامية كازي أول، من منظمة العمل الدولية ، تناولت الموضوع الرابع من التشاور (قابلية استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات) ، والذي يتحدث عن الهدف 22 من الاتفاق العالمي للهجرة (انشاء آليات من اجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي و الاستحقاقات المكتسبة). وأبلغت المشاركين بأن الحماية الاجتماعية، أو الضمان الاجتماعي، حق من حقوق الإنسان ويعرف بأنه مجموعة السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر والضعف ومنع حدوثه طوال دورة الحياة – وتتطلب إمكانية انطباق حقوق الضمان الاجتماعي واستحقاقاته التعاون بين البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. ولاحظت أن عدد التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية في أفريقيا منخفض. ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض عدد البلدان الأفريقية، فإن 71 في المائة منها توفر المساواة في المعاملة في الضمان الاجتماعي على الرغم من عدم التصديق. ولا تزال تغطية الحماية الاجتماعية في أفريقيا هي الحد الأقصى، حيث لا يغطي استحقاقات الحماية الاجتماعية سوى 18 في المائة من السكان. جنوب أفريقيا لديها الضمان الاجتماعي الأكثر شمولاً في القارة ولكن لکن بلدان أخرى لها درجات متفاوتة من الضمان الاجتماعي، وبعضها يشمل الطبية فقط، والبطالة أو الشيخوخة.

التوصيات:

- إنشاء أو توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمستدامة لجميع العمال بمن فيهم العمال المهاجرون؛
- التصديق على اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة وتنفيذها؛
- إبرام وإنفاذ اتفاقيات الضمان الاجتماعي (الثنائية/المتعددة الأطراف)؛
- اعتماد تدابير انفرادية تشمل ضمان المساواة في المعاملة أو إنشاء أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية؛
- إدراج أحكام الضمان الاجتماعي في ترتيبات العمل الثنائية أو مذكرات التفاهم؛
- التدابير التكميلية التي تعالج العقبات الإدارية والعملية والتنظيمية التي يواجهها العمال المهاجرون؛
- الاعتبارات الجنسانية، احتياجات مجموعات محددة، الحوار الاجتماعي.

الجلسة الثانية: مشاورات مفتوحة في الجلسة العامة

12. وخلال الدورة الثانية من المشاورة، يتبادل المشاركون خبراتهم وتحدياتهم وتوصياتهم بشأن الاستعراض القاري الأفريقي الذي سيعقد في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2021. (و) أنشئت 4 مجموعات لمناقشة أهداف المشاورة.

13. ويسر مناقشة الفريق الأول إرنست داير، كبير المستشارين/ رصد و استجابة ، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية.

- وناقش المشاركون ضرورة جلب الشركاء الاجتماعيين والموظفين ومنظمات العمال. وأبرزوا الحاجة إلى إيجاد سبل لضمان إتاحة الفرص لجلب أصحاب المصلحة المهمين لضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات بطريقة تشاورية. وقد تمت الإشارة لضرورة الحوار الاجتماعي و تمكين العمال المهاجرين للوصول إلى تنظيم أنفسهم، فضلاً عن فرصة الحصول على حقوقهم. وذكر الدور الإيجابي لمنظمة العمل الدولية لدورها في الدعوة إلى الاجتماع.
- وأشار المشاركون إلى أن الصحة والتغذية مصدر قلق. وأشار إلى ضرورة التعاون بين مختلف القطاعات، وكذلك إلى دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حصول المهاجرين على الخدمات الصحية. كما سلت المشاركون الضوء على أهمية تمكين المهاجرين من أن يكونوا جزءاً من المجتمعات المضيفة. وأشار إلى أن هناك مناقشة بشأن الافتقار إلى الحكم الرشيد بشأن الهجرة والصحة في القارة. كانت اثار كوفيد 19 مثالا على ذلك حيث ترك الاف المهاجرين عالقين وتركوا خارج دعم المؤسسات. كما تم التأكيد على ضرورة إشراك المهاجرين في التخطيط.
- وتم تقاسم التحديات التي واجهها المهاجرون في أوغندا خلال فترة كوفيد 19 وتضمنت العنف القائم على النوع الاجتماعي والحركات السرية والانهاكات على الحدود و الآثار الاقتصادية والاجتماعية والروحية.

- وقد تم تبادل الممارسات الجيدة من غانا حيث لعبت النقابات العمالية دورا مهما في حماية حقوق العمال المهاجرين وُقِّدتم اقتراحات بأن تواصل الأمم المتحدة العمل مع النقابات العمالية لحماية حقوق العمال.
- 14. تم تسهيل مناقشة المجموعة الثانية من قبل جيسون تهايد، أخصائي إقليمي في تنقل العمالة والتنمية البشرية، المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة للجنوب الأفريقي

- وناقش المشاركون قدرة المهاجرين على الصمود، حيث أرسل أكثر من 42 مليار دولار أمريكي تحويلات مالية إلى أفريقيا كما سجلها البنك الدولي. كما أشير إلى توقع زيادة التحويلات في عام 2021، مشيرا إلى التدفق المالي الكبير إلى البلدان النامية. كما حدثت زيادة في عدد المهاجرين المسجلين في التحويلات الرقمية، مع زيادة متوقعة بنسبة 2.5% هذا العام. ويتجلى ذلك من خلال أمثلة مثل البنك المركزي لغامبيا الذي سجل زيادة بنسبة 20%، والبنك المركزي الكيني الذي سجل زيادة بأكثر من 10%، مما يدل على زيادة في استخدام القنوات الرسمية.
- تم تسليط الضوء على الاطر القانونية باعتبارها مهمة و مفيدة للاطفال، فضلا عن تحديات الاندماج التي تواجه بسبب حواجز اللغة. استمرت منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الصحية للفتيات و النساء لضمان وصول مماثل للمواطنين. و على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع المدني، فان غياب المساعدة من الخدمات الاجتماعية و السفارات كان واضحا، لا سيما مع الاطفال المهاجرين المنفصلين عن ذويهم او غير المصحوبين. و تم التاكيد على الحاجة الى تحسين ظروف الاطفال المهاجرين و ايجاد الية افريقية تحمي حقوق الاطفال المهاجرين
- وقد تم تقاسم ممارسة جيدة من أوغندا مع الدستور الذي يعترف بحق طلب اللجوء في أوغندا دون تمييز، فضلا عن دور وزارة التنمية الاجتماعية للعمل الجنساني في حماية وتعزيز الثقافات والتقاليد والعادات بموجب الدستور.

15. ويسرت مناقشة المجموعة الثالثة فيليبسياتاس موكورايندا رئيسة دعم المشاريع للاتحاد الأفريقي المعني بالهجرة والتشرد، مكتب الوكالة الدولية لخبراء الهجرة والتجنيس في الاتحاد الأفريقي - أديس أبابا

- وأشار المشاركون إلى أهمية السلطات القنصلية فيما يتعلق بدعم حقوق الإنسان والهويات القانونية، فضلا عن تعزيز المساعدة والتعاون في مجال الحماية القنصلية طوال دورة الهجرة.
- ابرز المشاركون الحاجة الى وضع سياسات يمكن ان تتبناها افريقيا كقارة وسلطوا الضوء على الحاجة إلى التعلم من الشرق الأوسط كواحد من الوجهات الممتازة للمهاجرين، والتعامل مع هذه القضايا على أساس منظم. كانت هناك أيضًا دعوة للمنظمات لإشراك المهاجرين في عملها، للتأثير على اندماج المهاجرين، وكذلك لتسهيل جمع البيانات المتعلقة بالمهاجرين. كما أشاروا إلى الحاجة إلى تثقيف الناس بشأن المهاجرين والهجرة.
- اشار المشاركون ايضا الى التفكك باعتباره مشكلة، مشيرين إلى أنه كلما زادت تفكك إفريقيا، زاد عدد الأفارقة الذين يتعرضون لسوء المعاملة في هجرة اليد العاملة. كما وصفوا الحاجة إلى مفاوضات حول هجرة اليد العاملة، وحقوق الإنسان، والحاجة إلى توافق في الآراء على المستوى الإقليمي، حتى تؤثر التغييرات على الجميع. كان هناك أيضًا طلب إلى الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة للمساعدة والتدخل في الحالات التي يتم فيها سجن المهاجرين الشباب وقتلهم على مستوى العالم.

16. ويسرت مناقشة المجموعة الرابعة غلوريا مورينو فوننتس شامارتن، أخصائية هجرة العمالة والتنقل الإقليمي التابعة لمنظمة العمل الدولية

- وتحدث المشاركون عن الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين، وأشاروا إلى الفقرة 38 من الاتفاق العالمي للهجرة. كما اشاروا إلى أهمية التزام الدول الأعضاء بمساعدة العمال المهاجرين على مستويات المهارة للوصول إلى الحماية الاجتماعية في بلدان المقصد، فضلاً عن المزايا.

- تمت التوصية بإنشاء أنظمة حماية اجتماعية وطنية غير تمييزية تتماشى مع توصية منظمة العمل الدولية 202 بشأن تدفقات الحماية الاجتماعية ، واتفاقات الضمان الاجتماعي الثنائية الإقليمية أو متعددة الأطراف المتبادلة بشأن إمكانية نقل المزايا المكتسبة للعمال المهاجرين.
- كانت هناك توصيات أخرى لإدماج الأحكام المتعلقة بإمكانية نقل الاستحقاقات والفوائد المكتسبة في أطر الضمان الاجتماعي الوطنية وتعيين بلدان مركزية للعبور والوجهة التي تسهل طلبات إمكانية النقل من المهاجرين.
- تم تقديم مساهمات فيما يتعلق بنقص تماسك الحماية الاجتماعية في القارة. ومع ذلك ، تم الترحيب بكينيا باعتبارها ممارسة جيدة لاتساق قوانينها ومواءمتها مع حقائق الحماية الاجتماعية الحالية.
- تمت الإشارة إلى عدم وجود اتفاقيات بين دول وسط إفريقيا. كما سلط الميسر الضوء على معدل التنقل المرتفع في غرب إفريقيا ، مشيرًا أيضًا إلى اتفاقيات الضمان الاجتماعي الموقعة بين الحكومة الفرنسية ودول شمال وغرب إفريقيا. وسلط الميسر كذلك الضوء على حاجة البلدان إلى التصرف فيما يتعلق بهذه المسألة ، وكذلك ضمان أن قوانين الضمان الاجتماعي تجعل المواطنين وغير المواطنين متساوين..
- كما تحدث الميسر عن أهمية الهجرة كحق من حقوق الإنسان. وذكرت منافع المهاجرين على أنها ليست مخصصة أو فائض ولكنها مجرد جزء لا يتجزأ من الرخاء المشترك في جميع البلدان. تمت الدعوة إلى تحسين الوضع في إفريقيا على سبيل الأولوية ، مع الإشارة إلى إخفاقات الحكومات ، ودعوة البلدان إلى العمل مع الشركات المنظمة لمكافحة عمالة الأطفال ، وزيادة الإنتاجية ، وتقاسم المنافع.
- كانت هناك دعوة لمزيد من الدعوة من أجل الوضوح ، والمزيد من التوعية ، فيما يتعلق بالتأثير على الحكومات في القضايا الصحية. كما تمت الإشارة إلى الحاجة إلى تحسين التعاون والتآزر ، وتكييف التغييرات والرعاية والخدمات. كما أشاروا إلى الحاجة إلى زيادة تبادل المعلومات لتحسين العمليات المشتركة ، وتحسين الحقوق والحماية ، مع إبراز الحاجة إلى الاهتمام بنظم الحماية الاجتماعية الضعيفة في أفريقيا.

اختتام الدورة للمجموعة / المخرجات الرئيسية:

- ويمكن لأفريقيا أن تتعلم من نهج رابطة أمم جنوب شرق آسيا عندما يتعلق الأمر بالحصول على تدابير حماية أفضل للعمال المهاجرين في بلدان المقصد.
- على الرغم من وجود نقاط انطلاق قوية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من خلال اللجنة الاقتصادية الإقليمية، إلا أن هناك حاجة أيضًا إلى إنشاء "عملية أفريقية مشتركة" لتعزيز حقوق العمال وحمايتهم.
- يجب زيادة التصديق على بروتوكول الاتحاد الأفريقي للتنقل الحر بين الدول الأعضاء لتمكين حرية التنقل في إفريقيا.
- هناك حاجة لزيادة أنشطة بناء القدرات لمكافحة / منع الاتجار بالبشر.
- هناك حاجة لزيادة تبادل المعلومات، مع التمييز الواضح بين مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

ملاحظات ختامية

17. اختتم الاجتماع البروفيسور دافيد موسكا الأستاذ المساعد الفخري ، جامعة كوليدج لندن ، لندن (UCL) ، وفومزا مانكيندي ، من الاتحاد الأفريقي ، وميشيلا مارتيني ، كبير المتخصصين الإقليميين في صحة الهجرة ، المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة للشرق والقرن الأفريقي.
18. وشكر البروفيسور دافيد موسكا ، المنظمة الدولية للهجرة ، أعضاء حلقة النقاش والميسرين والمدونين والمشاركين على المدخلات والمناقشات المثمرة. وطلب من المشاركين مشاركة أي مساهمات أخرى قد تكون لديهم مع الممثلين المعنيين لضمان أخذ جميع مدخلات المؤسسة بعين الاعتبار في التقرير العالمي.

19. تم تشجيع فومزا ، مكتب الاتصال بالاتحاد الأفريقي ، على أن الدول الأعضاء قدمت تقاريرها على الرغم من أن الاتفاق العالمي للهجرة ليس ملزماً ، تم تلقي 22 تقريراً على المستوى الإقليمي حول تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وستكون اجتماعات المراجعة فرصة للمناطق لتبادل نتائجها ومخاوفها وتقديمها. تم تشجيع أصحاب المصلحة على مشاركة تقديماتهم المكتوبة استعداداً للاجتماع القاري الذي سيعقد في الفترة من 31 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2021 وسيوفر أيضاً لأصحاب المصلحة فرصة لنقل تقدمهم في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في القارة.

20. أبلغت ميكيل مارتييني ، عن المنظمة الدولية للهجرة ، المشاركين أن المشاورة كانت فرصة لأصحاب المصلحة الأفارقة للمساهمة على نطاق عالمي في قضية الهجرة. وسلطت الضوء على الدعوة والتعاون والتماسك باعتبارها مجالات رئيسية للقارة. وشجعت على استمرار نهج أصحاب المصلحة المتعددين على المستويين الوطني والدولي. وأشارت إلى الصحة كعنصر من عناصر الهجرة التي لا ينبغي تقويضها ولكن يجب أن تكون أولوية لضمان أن المهاجرين يمكن أن يساهموا اجتماعياً واقتصادياً في بلدان المقصد.

استنتاج

أثبت الاجتماع أنه مفيد للغاية وأظهر وجود فرص لأصحاب المصلحة الأفارقة للمساهمة في إعداد التقارير العالمية ، مما يدل على بداية طريق مؤثر للتنمية في أفريقيا.